منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

OECD
BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES

مائدة مستديرة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة عقدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة في عام 2019

تقرير موجز

29 أكتوبر-تشرين الأول 2019 - باريس، فرنسا

عُقدت المائدة المستديرة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة، بحضور أكثر من 60 مشاركًا، بما في ذلك صانعي السياسات والمستثمرون ومؤسسات الأعمال وواضعو المعايير ومجموعات العمال والمجتمع المدني والباحثون والمنظمات الدولية، لاستعراض نتائج المشروع التجريبي التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن بسلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة للفترة 2018- 2019، والتقرير النهائي الخاص به. وناقشت المائدة المستديرة أيضًا الفرص المتاحة والخطوات التالية لمواصلة دعم اعتماد وتنفيذ توصيات بذل العناية الواجبة الواردة في توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة (توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة)، وكذلك الطريقة التي يمكن أن يساهم بها القطاع بشكل أكبر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المشروع التجريبي المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة

في فبراير/شباط 2018، أطلقت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة مشروعًا تجريبيًا لاختبار التطبيق العملي للتوجيهات الصادرة عن المنظمتين ولتقديم فهم لكيفية تنفيذ التوصيات الواردة في تلك التوجيهات من قِبل الشركات والمبادرات الصناعية. وشاركت أكثر من 30 شركة ومبادرة صناعية في المشروع التجريبي، تمثل سلسلة القيمة بأكملها من خلال مجموعة متنوعة من السلع، وتعمل في مناطق مختلفة من العالم. واستعان المشروع التجريبي بمزيج من استطلاعات التقييم الذاتي والمقابلات الهاتفية والمناقشات ضمن مجموعة الأقران لتحسين فهم كيفية بذل المشاركين للعناية الواجبة والأدوات والاستراتيجيات المستخدمة في العناية الواجبة في سلسلة الإمداد العالمية، فضلاً عن الثغرات والتحديات القائمة في ما يتعلق بفهم مبدأ العناية الواجبة وتنفيذه.

ووجد المشاركون أن المشروع التجريبي مفيد للتعلّم من الأقران حيث أنه أتاح بيانات مرجعية جيدة، بالإضافة إلى دروس مفيدة حول أدوات بذل العناية الواجبة واستراتيجياتها. وأدرك المشاركون أيضًا أن تحديات مماثلة في العناية الواجبة تواجهها جميع الشركات على طول سلسلة الإمداد، مما يتيح فرصًا لتبادل المعلومات حول المخاطر والتعاون في وضع استراتيجيات للتخفيف من حدّتها. وبالنسبة إلى العديد من المشاركين، ساعد المشروع التجريبي أيضًا في رفع مكانة توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة ودور العناية الواجبة في سلاسل الإمدادات لدى الفرق الإدارية الخاصة بهم. ولمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على التقرير النهائي.

الجلسة الافتتاحية

لمحة عامة: وُضعت توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة (توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة) تحت إشراف مجموعة استشارية لأصحاب المصلحة المتعددين (المجموعة الاستشارية)، تتألف من ممثلين من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والحكومات غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشركات وممثلي العمال والمجتمع المدني. وقدم أعضاء المجموعة الاستشارية أيضًا توجيهات بشأن المشروع التجريبي للفترة 2018-2019. وخلال هذه الجلسة الافتتاحية، سلّط رئيس المجموعة الاستشارية ونوابه الضوء على دور السلوك التجاري المسؤول وبذل العناية الواجبة في سلسلة الإمدادات، وتبادلوا الآراء حول أولويات السنوات المقبلة.

المتحدثون:

- السيد David Hegwood، كبير مستشاري الأمن الغذائي في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رئيس المجموعة الاستشارية؛
- السيدة Mella Frewen، المديرة العامة لمؤسسة FoodDrinkEurope، نائب رئيس المجموعة الاستشارية؛
- السيد Bernd Schanzenbächer، المؤسس والشريك الإداري لشركة EBG Capital الاستشارية، نائب رئيس المجموعة الاستشارية (عبر اتصال هاتفي)؛
- السيدة Marian Ingrams، منسقة وباحثة في شبكة Watch التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مركز البحوث المعنية بالشركات المتعددة الجنسيات (SOMO)، نائب رئيس المجموعة الاستشارية (عبر اتصال هاتفي).

الاستنتاجات الرئيسية:

- يواجه القطاع الزراعي مجموعة معقّدة ومتنوعة من التحديات. ومن الضروري أن يتجاوز هذا القطاع الوقاية من المخاطر فحسب ويتجه نحو معالجة الأسباب الجذرية للمخاطر، والتي تتطلب عادة التعاون مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.
- هناك جدل متزايد في أوروبا حول توسيع نطاق الالتزام بإعداد التقارير غير المالية ليشمل جميع الشركات، بغض النظر عن حجمها. وبالإضافة إلى ذلك، يلتزم عدد متزايد من الشركات بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن لتوجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، أن تساعد الشركات في التغلب على تعقيدات سلاسل الإمدادات الزراعية الحالية وتلبية توقعاتها.
- تُعدّ العناية الواجبة جزءًا لا يتجزأ من العمليات التجارية وهي عملية لمساعدة الشركات على تنفيذ إدارة المخاطر في عملياتها الخاصة وعلى طول سلاسل الإمدادات العالمية. وإن إطار العمل المكون من 5 خطوات لتحديد الآثار السلبية المحتملة أو الفعلية وتقييمها ومنعها أو تخفيفها والإبلاغ عنها، يساعد الشركات على إثبات أنها تتصدى بشكل استباقي للمخاطر والأضرار. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إنشاء علامات تجارية أقوى، وتعزيز ثقة المستهلكين والموردين، وخفض التكاليف على المدى الطويل، وتحفيز الابتكار.
- يتزايد عدد المستثمرين الذين يراعون المخاطر البيئية والاجتماعية وفي ما يتعلق بالحوكمة في قراراتهم الاستثمارية. ولم يعد المستثمرون راضين عن تقييم ما إذا كانت الشركات تضع استراتيجيات وسياسات السلوك التجاري المسؤول/القضايا البيئية والاجتماعية وفي ما يتعلق بالحوكمة، بل يتطلعون إلى معرفة كيفية اعتماد الشركات لهذه الالتزامات. ويمكن أن تساعد العناية الواجبة الشركات على إظهار أفعالها تجاه

الأعمال التجارية المسؤولة في هذا الصدد.

- يثمّن المستثمرون التقارير العامة، وفقًا للأطر المعترف بها دوليًا لتسهيل مقارنة البيانات وقياس الأداء، بغرض دفع عجلة التغيير. وعلى عكس التقارير المالية، لا يوجد حاليًا إطار من هذا النوع للتقارير الخاصة بالقضايا البيئية والاجتماعية وفي ما يتعلق بالحوكمة. ويمكن لواضعي السياسات أن يؤدوا دورًا رائدًا في وضع مثل هذا الإطار.
- تُشجّع الشركات على العمل مع منظمات المجتمع المدني كشركاء لتعزيز السلوك التجاري المسؤول. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني تقديم المشورة للشركات بشأن إجراءات التخفيف لمعالجة مجموعة واسعة من مخاطر القطاع ويمكنها أن تدعم الشركات في تحويل الالتزامات إلى إجراءات.
- ينبغي أن تواصل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة الجمع بين أصحاب المصلحة للترويج للتوصيات الواردة في توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة وإبراز القضايا التي تتطلب دعم تشكيل ائتلاف واسع من أصحاب المصلحة.

النتائج الرئيسية للمشروع التجريبي المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة

لمحة عامة: تبادل المشاركون من قطاع الأعمال والمجتمع المدني والحكومات وجهات نظرهم حول النتائج المستخلصة من تنفيذ المشروع التجريبي مع الشركات. وسلّط ممثلو قطاع الأعمال الضوء على التحديات التي لا تزال قائمة في ممارسات العناية الواجبة والحاجة إلى التعاون لحل القضايا النظمية. وناقش المجتمع المدني وصانعو السياسات كيف يمكنهم دعم الشركات من أجل تعزيز سلاسل الإمدادات المسؤولة بقدر أكبر، بما يتماشى مع توصيات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة.

المنسقة: السيدة Mella Frewen، المديرة العامة لمؤسسة FoodDrinkEurope، نائب رئيس المجموعة الاستشارية؛

المتحدثون:

- السيدة أمل الملواني، رئيسة قسم تمويل التنمية المستدامة، بنك Crédit Agricole في المغرب؛
- السيدة Katharine Teague، رئيسة أنشطة الدعوة، مجموعة AB Sugar؛
- السيد Martin Märkle، لجنة الأغذية والزراعة، قسم الأعمال في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛
- السيد Jean-Christophe Debar، مدير مؤسسة FARM؛
- السيد Ray Dhirani، رئيس قسم التمويل المستدام والاقتصاد الأخضر، الصندوق العالمي للحياة البرية (WWF) في المملكة المتحدة؛
- السيدة Maylis Souque، الأمينة العامة لجهة الاتصال الوطنية الفرنسية (NCP)، إدارة الخزانة، وزارة الاقتصاد والمالية؛
- السيد Andrew Britton، المدير العام لشركة Kumi الاستشارية.

نتائج المشروع التجريبي:

تمتلك العديد من الشركات نهجًا متطورًا تجاه السلوك التجاري المسؤول، ولكنّ اعتماد استراتيجيات بذل العناية الواجبة غالبًا ما يكون نتيجة ضغوط خارجية (القوانين والحملات وما إلى ذلك).

- بشكل عام، اتخذت الشركات خطوات لتعزيز نهجها في العناية الواجبة، ولكن لا تزال هناك ثغرات في كيفية ترجمة الشركات للالتزامات السياسية إلى إجراءات.
- تتطلب التحديات المنهجية تعاونًا أوثق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.
- ليس من الواضح كيف يمكن أن يؤثر الاعتماد الواسع النطاق لأنظمة الشهادات الخاصة بقطاع معيّن أو منصات الأطراف الثالثة، على الإدارة الفعالة للمخاطر، كما أن مواءمة هذه الأنظمة مع توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة غير واضحة أيضًا.
- لا تقدم الشركات حتى الآن معلومات كافية وجيهة حول العناية الواجبة في تقاريرها العامة (الخطوة 5).

الخطوات التالية المقترحة للمشروع التجريبي:

لفائدة الشركات:

- يجب أن تعزز الشركات الرئيسية نهجها في معالجة القضايا على أرض الواقع مثل حيازة الأراضي والأمن الغذائي والتغذية وتقاسم المنافع.
- يمكن للشركات الفرعية أن تعمل على نحو أوثق مع مورديها وشركائها التجاريين وأن تدعمهم لضمان تنفيذ مبدأ العناية الواجبة المُوصى به على نحو فعّال.
- يجب أن يتضمن العمل مع أنظمة إصدار الشهادات والمجموعات الصناعية تقييمًا لمواءمة هذه المعايير مع التوصيات الصادرة في توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة.
- ينبغي بذل المزيد من الجهود للعمل بشكل استراتيجي مع «جهات التحكّم» في سلسلة الإمدادات مثل التجّار والمجمعين ومعالجي المنتجات، لزيادة الرؤية والتحسينات في العناية الواجبة ومعالجة المخاطر السائدة في سلاسل الإمدادات الأولية.

لفائدة واضعي السياسات:

- دعم الاستراتيجيات لمعالجة القضايا المنهجية وتوسيع نطاق تنفيذ العناية الواجبة، ودعم إشراك أصحاب المصلحة الآخرين، ولا سيما المجتمع المدني، في أنشطة المتابعة.
- الاستفادة من هذا المشروع التجريبي ومن العمل الإقليمي الذي تضطلع به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن سلاسل الإمدادات في آسيا وأمريكا اللاتينية ومن عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن الاستثمار الزراعي المسؤول وسلاسل القيمة، لمواجهة التحديات المشتركة.
- دعم تقييم توافق أنظمة القطاع الزراعي مع توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة.
- دعم جمع البيانات العالية الجودة القابلة للمقارنة حول مخاطر سلسلة الإمدادات والعناية الواجبة ونشرها والإبلاغ عنها، لكي تتخذ الشركات والمستثمرون القرارات على نحو فعال ومستنير.
- تطوير دورات تدريبية وأنشطة لبناء القدرات لفائدة منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين.

وللحصول على معلومات كاملة، يُرجى الاطلاع على التقرير النهائي فهو يعرض الدروس المستفادة من المشروع التجريبي، بما في ذلك أمثلة على الممارسات الجيدة، ويسلط الضوء على التحديات في معالجة المخاطر والآثار في العمليات والعلاقات التجارية للشركات، ويقدم توصيات للشركات وصانعي السياسات حول كيفية مواجهة هذه التحديات. ويوفر العرض بنسق PPT الذي تخلل المائدة المستديرة والمرفق بهذا التقرير الموجز، معلومات رفيعة المستوى.

الاستنتاجات الرئيسية:

- أتاح المشروع التجريبي منصة آمنة وفريدة لتتمكن الشركات من تبادل الممارسات الجيدة ومناقشة التحديات في بذل العناية الواجبة وفقًا لتوجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة.
- كان تنوع الجهات المشاركة في المشروع التجريبي (أجزاء مختلفة من سلسلة القيمة، نشطة في مجالات سلعية متعددة، تعمل في أجزاء مشتركة ومختلفة من العالم) مصدرًا غنيًّا لاستخلاص الدروس. وكان أحد تلك الدروس إدراك أن مخاطر السلوك التجاري المسؤول غالبًا ما تكون شائعة عبر سلسلة الإمداد. وساعد المشروع التجريبي في إقامة حوارات بنّاءة بين القطاعات حول المخاطر المشتركة. وتبحث بعض الشركات الآن في كيفية التصدي، بشكل تعاوني، للتحديات والمخاطر النظمية في المناطق الجغرافية المشتركة.
- ساعد المشروع التجريبي الشركات على تعزيز عمليات العناية الواجبة الحالية، بما في ذلك العمل مع الإدارة العليا. وقد يسّر التعاون بين مختلف الإدارات/وحدات الأعمال لبناء فهم داخلي ودعم للعناية الواجبة، ولا سيما تحديد الأولويات ومعالجة المخاطر. كما ساعد الشركات على التواصل بشكل أفضل مع شركائها التجاريين بشأن أهمية بذل العناية الواجبة في سلسلة الإمداد.
- قد تكون التوصيات الواردة في توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، جزءًا من الحد الأدنى من التوقعات في ما يتعلق بإبرام العقود. وتحدد العناية التعاقدية الواجبة التوقعات السلوكية لكل من المنتجين والمشترين، ويمكن التعبير عنها في نقاط بسيطة قابلة للتنفيذ. وتؤدي الشركات ومنظمات المجتمع المدني دورًا مهمًّا في بناء قدرات المنتجين لتحسين العناية التعاقدية الواجبة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمستثمرين الاستفادة من دورهم لزيادة تعزيز السلوك التجاري المسؤول من خلال تحفيز العملاء بشروط وأسعار تفضيلية يمكن أن تساعد في تحقيق التكافؤ في الفرص.
- تؤدي الحكومات التي انضمت إلى المشروع التجريبي دورًا محوريًا في اعتماد العناية الواجبة من خلال وضع تشريعات وتعزيز توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، بالإضافة إلى إنشاء جهات اتصال وطنية. وينبغي أن تشمل جهود المشاركة الحكومية الشركات الصغيرة، لا سيما في سلاسل الإمدادات الزراعية والغذائية. كما ينبغي بذل الجهود للعمل مع مجموعة واسعة من الوزارات. وعملت أمانة جهة الاتصال الوطنية الفرنسية (الهيئة الثلاثية التي تستضيفها وزارة المالية) مع أصحاب المصلحة لتنظيم ندوات ونشر مبدأ العناية الواجبة في سلسلة الإمداد الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، لا سيما لدى الرابطة الزراعية. كما أدى اتباع نُهج جماعية واتساق السياسات إلى الموافقة على صكوك قانونية غير ملزمة، من قبيل الاستراتيجية الوطنية الفرنسية لمكافحة إزالة الغابات المستوردة، والتي تشير إلى توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة، وتتناول السلع الأساسية.
- من المهم أن تواصل الحكومات تعزيز مبدأ العناية الواجبة لسلاسل الإمدادات دوليًا من خلال مجموعة السبع ومجموعة العشرين، ومن خلال الإجراءات الحكومية في تمويل التنمية، بما في ذلك من خلال بنوك التنمية الإقليمية.
- يُعتبر العمل على نطاق أوسع مع الحكومات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين أمرًا ضروريًا لمواجهة التحديات والمخاطر النظمية في سلاسل الإمدادات. ويمكن أن تساعد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، في توجيه الإجراءات بالتنسيق مع المنظمات والمبادرات الأخرى، مع التركيز على الاستفادة من مواطن القوة النسبية وتجنّب الازدواجية في الإجراءات.
- كانت مدة المشروع التجريبي قصيرة للغاية ولم يتح ذلك إمكانية دمج الدروس المستفادة في سياسات الشركات وممارساتها ورصد التغييرات. وقد نظرت الشركات إلى المشروع التجريبي على أنه نقطة انطلاق جيدة، لكنّ أنشطة المتابعة التي تدعمها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة يمكن أن تساعد في تحويل المجموعات المشاركة من مجتمع مهتم إلى مجتمع منفِّذ.

إحداث تأثير جماعي

لمحة عامة: قدمت أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة خيارات لتحسين الاستيعاب والتأثير في سلاسل الإمدادات المسؤولة على مدى السنوات الثلاث المقبلة. ويتمثل دور المنظمتين في تعزيز وتوضيح توقعات العناية الواجبة بما يتماشى مع التوجيهات الصادرة عنهما ودعوة أصحاب المصلحة العالميين إلى تعزيز التقارب وتجنب الازدواجية في الجهود والتغلب على العقبات التي تعيق التنفيذ. وبالنظر إلى التنفيذ على نطاق واسع، قدّمت الأمانة خارطة طريق تركّز على نقاط قوتها باعتبارها منظمًا محايدًا وميسّرًا، وعلى المشورة الفنية والبحوث والتوعية والتعاون. واختار المشاركون أولوية واحدة من بين الأنشطة المقترحة عبر تطبيق تصويت في الوقت الفعلي، وذكروا سبب اختيارهم لها، وناقشوا النُهج الجماعية الممكنة.

الرئيس: السيد David Hegwood، كبير مستشاري الأمن الغذائي في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رئيس المجموعة الاستشارية؛

عرض من تقديم:

- السيدة Shivani Kannabhiran، مستشارة في شؤون السياسات، مركز السلوك التجاري المسؤول، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- السيد Pascal Liu، كبير الخبراء الاقتصاديين، رئيس الفريق المعني بالاستثمارات الدولية التابع لشعبة التجارة والأسواق، منظمة الأغذية والزراعة.

الأولويات للفترة 2020-2021: قدمت الأمانة نظرية التغيير من أجل سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة للسنوات المقبلة، مع التركيز على توسيع نطاق التنفيذ والتأثير. وينبغي إسناد الأولوية للأنشطة التي يمكن أن تحدث تأثيرًا مضاعفًا وتشجّع أعدادًا كبيرة من الشركات على تنفيذ توصيات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة. وينبغي تنفيذ الأنشطة المقترحة بالتعاون مع أصحاب المصلحة الاستراتيجيين، ألا وهم:

- واضعو السياسات مثل السلطات التنظيمية الوطنية وهيئات وضع المعايير، لتعزيز دمج توصيات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة في السياسات والقوانين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن دمج التوصيات بشأن العناية الواجبة في اتفاقات التجارة الحرة والمشتريات العامة. وينبغي أيضًا بذل جهود لإشراك الهيئات السياسية التي تتولى صياغة جدول الأعمال العالمي بشأن الاستدامة، مثل الأمم المتحدة ومجموعة السبع ومجموعة العشرين. وينبغي أيضًا تحسين الاستفادة من شبكة جهات الاتصال الوطنية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتعزيز التوجيهات الصادرة عنها وعن منظمة الأغذية والزراعة، على نحو منهجي في البلدان الملتزمة، ولدى الشركات الموجودة في تلك البلدان والتي تعمل على مستوى العالم؛
- الجهات الفاعلة في القطاع التي يمكن أن تساعد في مضاعفة تأثير ممارسات الأعمال المسؤولة وإنفاذ مبدأ العناية الواجبة، مثل منظمات وضع المعايير وأنظمة إصدار الشهادات التي يقودها القطاع. وعلى سبيل المثال، يمكن لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة إجراء تقييم لمواءمة أنظمة إصدار الشهادات الحالية مع التوصيات التي تتضمنها التوجيهات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة. وبالمثل، ينبغي بذل جهود للعمل مع مجموعات من مشغلي الأعمال الذين يمكنهم التأثير على اعتماد توصيات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

ومنظمة الأغذية والزراعة، مثل الرابطات الصناعية والنقابات وبورصات السلع وتجار السلع والمستثمرين في القطاع الزراعي.

وخلال هذه الجلسة الختامية، صوّت المشاركون في المائدة المستديرة على إجراء واحد ذي أولوية من القائمة أدناه:

- تقييم **مواءمة** أنظمة إصدار الشهادات؛
- تقديم الدعم **لمنظمات المجتمع المدني والعاملين** في تنفيذ معايير السلوك التجاري المسؤول؛
- توفير **بيانات** عن اعتماد معايير السلوك التجاري المسؤول وآثارها؛
- العمل مع الجهات المتعددة الفاعلة في القطاع (من قبل تجار السلع، وهيئات وضع المعايير وأنظمة إصدار الشهادات، والمستثمرين)؛
- **دمج** توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة في السياسات الوطنية (مثل اتساق السياسات وتكافؤ الفرص)؛
- إجراء **بحوث** حول العقبات التي تعيق العناية الواجبة (مثل كلفة العناية الواجبة)؛
- توفير **أدوات** ودورات تدريبية في ما يتعلق بالعناية الواجبة لفائدة القطاع.

مجموع الأصوات 41:

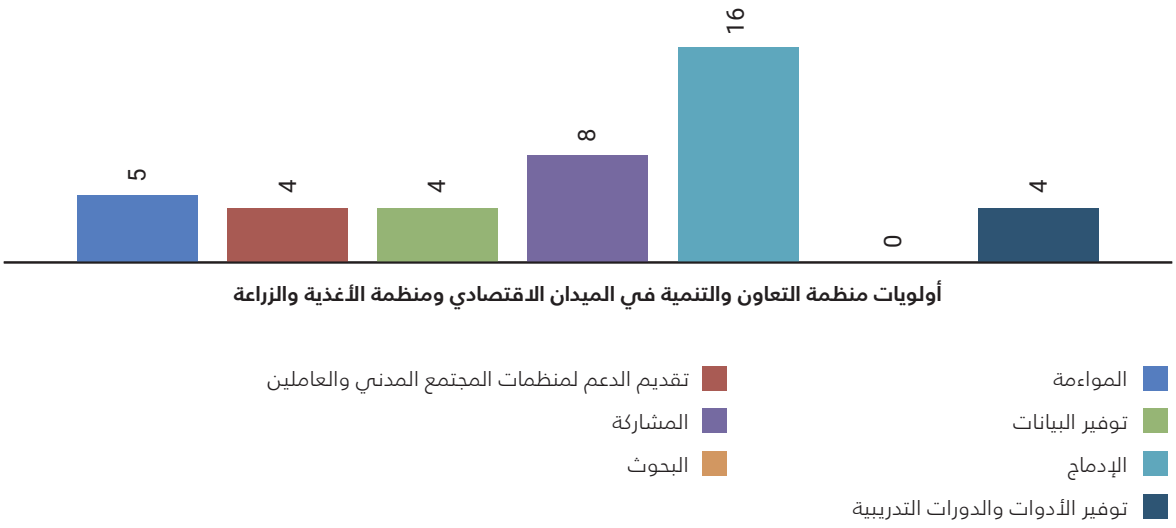

أُدليَ بما مجموعه 41 صوتًا. وأشار ما يقرب من 40 في المائة من المشاركين (16 صوتًا) إلى أن **إدماج توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة** في السياسات الوطنية كان في صدارة أولوياتهم. وأعقب ذلك **المشاركة مع الجهات المتعددة الفاعلة** في القطاع (من قبيل تجار السلع، وهيئات وضع المعايير وأنظمة إصدار الشهادات، والمستثمرين)، **وتقييم مواءمة أنظمة إصدار الشهادات**.

الاستنتاجات الرئيسية:

- من المهم إذكاء الوعي بسلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويمكن أن يكون الدعم المقدم من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنتديات الدولية، مثل مجموعة العشرين، وسيلة لتسهيل نشر المعارف وتنمية القدرات. وقد يساعد ذلك في تكوين فهم أفضل للتوقعات الدولية بشأن الأعمال التجارية المسؤولة والاستثمار المسؤول.
- من المتوقع أن تقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، بتطبيق الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من المشروع التجريبي على البرامج الجارية، والعمل بشكل أوثق مع اللجان ذات الصلة لتجنب ازدواجية الجهود وخلق المزيد من أوجه التآزر. وبالنظر إلى التوقعات الدولية المتزايدة، لا يوجد عائق أمام إنشاء برنامج تقوده المنظمتان بشكل مشترك لزيادة تعزيز السلوك التجاري المسؤول في القطاع الزراعي. وعلى سبيل المثال، يقضي قانون الاتحاد الأوروبي بأن تقوم سياسات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، بما في ذلك السياسة التجارية، بتعزيز مسألة التنمية المستدامة. وتتضمن الاتفاقات التجارية الحديثة للاتحاد الأوروبي قواعد بشأن التجارة والتنمية المستدامة.
- لا يزال الاهتمام بتقييم المواءمة مرتفعًا. وإن استخدام الأنظمة القياسية في عملية العناية الواجبة ليس حلاً سحريًا ويمكن تحسينه من خلال مواءمته مع الأطر المعترف بها دوليًا مثل توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة. وقد بدأت بالفعل بعض مبادرات القطاع المشاركة في المشروع التجريبي، في مراجعة معاييرها لتتماشى مع توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة. واقترحت منظمات المجتمع المدني أيضًا النظر عن كثب في كيفية توزيع الفوائد الناجمة عن الامتثال لتلك المعايير، على سبيل المثال مكافأة المزارعين على جهودهم.
- نظرًا إلى إمكانية استفادة الجهات الفاعلة المتعددة في القطاع من تأثيرها الإيجابي لتطوير التشريعات، فإن العمل معها يمكن أن يساعد في تحقيق التكافؤ في الفرص. ويمكن لهذه الجهات أن تركز على مخاطر مختلفة، مثل مخاوف المستثمرين إزاء المخاطر التشغيلية، ومخاوف الشركات التي تتواصل مع المستهلك إزاء المخاطر المحدقة بالسمعة - يجب أن يكون العمل مع الجهات الفاعلة وفقًا لذلك.
- يُعدّ جمع البيانات الموثوقة لمقارنة سلاسل السلع المختلفة مفيدًا جدًّا لقياس أداء الشركات، وكذلك للتحقق من الفجوات في إدارة المخاطر لفهم الأسباب الجذرية.
- يُشجّع أيضًا إشراك المزيد من النقابات العمالية والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأنشطة المستقبلية.

الملاحظات الختامية

المتحدثون:

- السيد David Hegwood، كبير مستشاري الأمن الغذائي في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رئيس المجموعة الاستشارية؛
- السيد Pascal Liu، كبير الخبراء الاقتصاديين، رئيس الفريق المعني بالاستثمار الدولي التابع لشعبة التجارة والأسواق، منظمة الأغذية والزراعة؛
- السيدة Shivani Kannabhiran، مستشار في شؤون السياسات، مركز السلوك التجاري المسؤول، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

لمحة عامة: لخّص رئيس المجموعة الاستشارية بإيجاز مناقشات المائدة المستديرة وشجّع أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة على الحفاظ على الزخم القائم. وأعربت الأمانة عن شكرها أعضاء المجموعة الاستشارية والمشاركين في المشروع التجريبي وأصحاب المصلحة الآخرين على عملهم ودعمهم المستمر.

الاستنتاجات الرئيسية:

- شدّد المشاركون على فائدة المشروع التجريبي ودعوا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة إلى مواصلة الترويج للتوصيات الواردة في توجيهات المنظمتين وغيرها من المعايير الخاصة بالسلوك التجاري المسؤول في القطاع الزراعي.
- أكد أصحاب المصلحة مجددًا على ضرورة أن تركّز الأنشطة المستقبلية على التنفيذ الهادف والنتائج الفعلية، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة (لا سيما الحكومات والمجتمع المدني والعمال).
- ستناقش منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأمانة منظمة الأغذية والزراعة الأساليب الخاصة بالبرنامج العالمي لأصحاب المصلحة المتعددين لدعم اعتماد التوجيهات الصادرة عن المنظمتين منظمة على نطاق واسع وتأثيرها الهادف والقابل للقياس، من خلال الاستلهام من وجهات النظر المشتركة خلال هذه المائدة المستديرة.
- ستحتاج جميع الأنشطة وإجراءات المتابعة المستقبلية إلى التمويل.

لمزيد من المعلومات، يُرجى الاطّلاع على البيان الصحفي (باللغة الفرنسية) أو زيارة الموقعين:
http://mneguidelines.oecd.org/rbc-agriculture-supply-chains.htm و/guidance#.YWA_FS8Rpqs/
http://www.fao.org/economic/est/issues/investment

كتيّب: كيف يمكن لتوجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة أن تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، 2022